مسائل إفرادية خلافية بين ابن هشام وابن مالك

Controversial individual issues between Ibn Hisham and Ibn Malik

الدكتورة: آمنة جاهمي

قسم اللغة والأدب العربي - جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

djahmiaaa@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2023/04/01 تاريخ القبول: 2024/01/05 تاريخ النشر: 2024/03/15

ملخص:

ولّد الصراع القائم بين المدارس النحوية، مسائل خلافية نحوية شكلت جوا مشحونا بين أعلامها، ما جعل كل فريق يسعى بكل ما أوتي من علم لتقديم الحجج والأدلة المثبتة لرأيه، لذا سنعالج في هذا المقال جملة من المسائل النحوية الخلافية بين ابن مالك في كتابه:" تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "،وابن هشام في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، لأن كلا منهما يمثل مدرسة شبه مستقلة في الرؤية والمنهج.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، المسائل النحوية الخلافية، ابن هشام، ابن مالك.

Abstract:

The conflict between the grammatical schools generated controversial grammatical issues that formed a charged atmosphere between their scholars, which made each team strive with all its knowledge to provide arguments and evidence proving its opinion, so we will address in this article a number of controversial grammatical issues between Ibn Malik in his book: “Facilitation Benefits and Takmel al-Maqasid” and Ibn Hisham in his book: “Mughni al-Labib on the books of the Arabs,” because each of them represents a semi-independent school in vision and method.

Keywords: Arabic grammar, grammatical issues, Ibn Hisham, Ibn Malik.

مقدمة:

يعد علم النحو من أجلّ علوم العربية التي أولاها العلماء قديما وحديثا عناية فائقة، وأشبعوها بحثا وتمحيصا حتى نضجت واكتملت على عودها، إلا أن الآراء النحوية اختلفت وتباينت، فما وضع للنحو من مصطلحات يحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها، واستجلاء معانيها، وتبيين علاقة الإعراب وأحواله بأحوال المعاني النحوية المتنوعة. وإن إفراغ النحو من معانيه واستبعاد تلك المعاني من الدراسة النحوية هو الذي يسلمه إلى التحجر والجمود.

من هذا المنطلق رأيت من الضرورة بمكان أن أبحث في موضوع الخلاف النحوي فاخترت جملة من المسائل الخلافية النحوية ، بين ابن مالك في مؤلفه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وابن هشام في مؤلفه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، فالأول يعد أحد أقطاب المدرسة الأندلسية والثاني رائد المدرسة المصرية.

ولعل أول دافع لي في هذا الاتجاه هو إيماني العميق بضرورة العناية بهذا التراث النحوي الغني الذي تركه لنا علماؤنا الأفذاذ عصارة لجهودهم بهدف تقويم الألسن و تفصيحها وفهم كلام الله عز وجل، وهل ما قام به فرد أو مجموعة من الأفراد ظهر في وقت واحد؟ ثم ما هي مظاهر الخلاف بين النحاة؟ وهل كانت هناك أسباب دعت إليه في وقت من الأوقات؟

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة الخلاف النحوي، وهي ظاهرة استرعت انتباه القدماء، فألفوا فيها كتبا خاصة تناولت كثيرا من المسائل الخلافية، إذ يرقى التأليف في الخلاف النحوي إلى عهد ابن كيسان، فقد ذكر ابن النديم أنه ألف كتاب المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون. ولعل أهم ما ألف في هذا المجال : كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

تناول البحث مسائل خلافية محددة ممثلة في مسائل مركبة(ثنائية) ، وهو ما بدا لي بأنه يفي بالغرض من هذا البحث. منها: الخلاف في " أم" و " أو"و" قد' و" لا"و" ما"و" من" معتمدا في ذلك على إجراء موازنة بين آرائهما والقيام بالوصف والتحليل موظفا في ذلك ما اصطلح عليه بالمنهج التكاملي.

وخلُص البحث إلى أن لكل من ابن مالك وابن هشام اختيارات من مذاهب السابقين بالإضافة إلى آراء تفرد بها كلا منهما، وقد ذكر كل ذلك في دراسة وتحليل المسائل الخلافية المختارة.

2. المسائل النحوية الخلافية:

أولا: مسألة "أم":

تكون **متصلة عاطفة** في الاستفهام وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما، وتسمى أيضا معادِلة، وشرط ذلك أن يكون متبوعها مسبوقا بهمزة يصلح موضعها لأي، وتقع بين المفردتين والجملتين، ويكون الكلام بعدها متعادلا. والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردتين، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ: أيهما أو أيهم، وجوابها يكون بتعيين أحد الشيئين أوالأشياء، ففي تساؤلنا: "أقام زيد أم عمرو" نريد تعيين القائم منهما "أيهما قام"، وفي قولنا: " أقام زيد أم قعد؟ " نريد تعيين أيهما قعد". والأحسن فيها تقدم الذي يسأل عنه من اسم أو فعل نحو: " أزيد قام أم عمرو؟" و " أقام زيد أم قعد؟" ويقال في الجواب: زيد أو عمرو، و: قام أو قعد، ولا يقال: "نعم" و "لا".

والملاحظ في المثالين السابقين أن "**أم**" يمكن مجيئها بين جملتين اسميتين أو جملتين فعليتين أو جملتين مختلفتين، ففي الواقعة بين الاسميتين قول متمم بن نويرة (الطويل):[1]

ولستُ أُبالي بعدَ فقديَ مالكاً أموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ

وقول الأسود بن يعفر (الطويل):[2]

لعَمرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريا شُعيثُ بن سَهمٍ أم شُعَيثُ بن مِنقَرِ

على تقدير أ شُعيث، حيث حذفت همزة الاستفهام للضرورة وبقيت "**أم**" دالة عليها.

وفي الواقعة بين الفعليتين قوله تعالى:﴿**وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾، سورة يس، الآية: 110. وقول الشاعر (البسيط):[3]

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَسَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

ومما يأتي فيه بين جملتين مختلفتين قوله تعالى:﴿**سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَم أَنْتُمْ صَامِتُونَ**﴾سورة الأعراف، الآية: 193.

وتكون **منقطعة "أي منفصلة"**وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطلب بها وبـ"أم" التعيين، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، وتأتي على ثلاثة أنواع:

أ- **مسبوقة بالخبر المحض**: كقوله تعالى: :﴿**تَنْزِيل الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**﴾سورة السجدة، الآيتان: 1ـ 2.

ب- **مسبوقة بهمزة غير الاستفهام**: نحو ﴿**أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَبِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ**﴾سورة الأعراف، الآية: 195، فـ"أم" في هذه الآية –في المواضع الثلاثة- منقطعة لا تصلح لـ "أي"، كما أن الهمزة فيها للإنكار[4] ، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده، والأمر كذلك إذا كان معنى ما هي فيه تنبيها[5]، كقوله تعالى: ﴿**أَفِي**

قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾سورة النور، الآية 50.

وكل موضع لم تتقدم فيه الهمزة، استفهاما كان أو إخبارا.

والإخبار، كقوله تعالى:﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ**﴾سورة السجدة، الآية: 3. فـ: "أم" في هذين الموضعين منقطعة لعدم وجود الهمزة قبلها.

ج- مسبوقة بأداة استفهام غير الهمزة: كقوله تعالى:﴿**هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ**﴾سورة الرعد، الآية 16..

ووقع خلاف بين النحاة في "أم" المنقطعة، هل تدل على الإضراب أم لا؟ وهل تدخل على المفرد أم لا؟ وقد ذهبوا في ذلك مذاهب:

ـ مذهب البصريين: أنّ "أم" المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال، فلا تكون للإضراب وحده ولا تكون في المثال ما للاستفهام وحده.

ـ ومذهب الكوفيين: أنها تدل على الإضراب في كل مثال، وقد تدل –مع دلالتها على الإضراب- على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري، وقد لا تدل على الاستفهام أصلا، ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما.

ـ ومذهب ثالث لأبي عبيدة: وهو أن "أم" المنقطعة على ثلاثة أوجه:

أولها: الدلالة على الإضراب وحده كقوله تعالى:﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ**﴾سورة الرعد، الآية 16.، أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، وكقوله أيضا:﴿**أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ**﴾سورة الملك، الآية 20

وثانيهما: الدلالة على الاستفهام وحده كقول الأخطل (الكامل)[6]

كَذَبَتكَ عَينُكَ أَم رَأَيتَ بِواسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالَا

جعل "أم" منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير: هل رأيت؟.

وثالثهما: الدلالة على الإضراب والاستفهام معا، كقوله تعالى:﴿**أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ**﴾سورة الطور، الآية 39، ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء "أم" للدلالة على الإضراب وحده، وإنما الخلاف في تسميتها، هل تسمى منقطعة أو لا؟.

بعد هذا العرض لآراء البصريين والكوفيين وغيرهم في "أم" المنقطعة، ما موقف ابن مالك وابن هشام من هذه الآراء؟.

1ـ يرى ابن مالك أن "أم" المنقطعة قد تعطف المفرد على لمفرد، ولكن ذلك قليل مستدلا بقول بعض العرب: " إنها لإبل أم شاء" فهي لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، شأنها في ذلك شأن "بل" لأنها بمعناها[7]. ومثل ذلك قول كثير عزة (الطويل)[8]:

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ من خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

ومذهب الفارسي وابن جني[9] ، أنها بمنزلة "بل" والهمزة، والتقدير في المثال: **بل أهي شاء؟** وهو مردود عند ابن مالك[10].

2. أما ابن هشام فيرى أن "أم" المنقطعة لا تدخل على مفرد، إذ يتعين أن تعرب "شاء" خبرا لمبتدأ محذوف، لما قد علم من أن "أم" المنقطعة لا تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين، وعلق على رأي ابن مالك بأنه خرق –في بعض كتبه- إجماع النحويين في كونها لا تعطف المفرد على المفرد، فالتقدير عندهم في المثال السابق": **أ إنها لإبل أم إنها شاء**، بينما قدرها هو بـ: "بل" دون الهمزة.

وأنكر العلماء عليه ذلك على اعتبار أن "أم" المنقطعة بمعنى "بل" الابتدائية، وحروف الابتداء لا تقع بعدها إلا الجمل[11].

ثانيا: مسألة "أو":

وتأتي في الكلام على موضعين:

أن تكون **ناصبة بإضمار "أن"**فيكون معناها "إلا" مع "أن" نحو: لألزمنك أو لتقضيني حقي، ولأسيرن في البلاد أو استغنى. قال عروة بن الورد (الطويل) :

فَسِرْ في بِلادِ اللهِ وَالْتَمِسْ الغنى تعش ذا يَسارٍ، أو تموتَ فتُعذَرا

وذكر بعضهم أنها تنصب أيضا عندما تكون بمعنى "إلى أن" وعليه تجمع فيها المعاني الثلاثة ويصح كل منها في موضع الآخر[12].

غير أن الظاهر في البيت السابق لا يمكن أن يحل فيه المعنيان الأخيران محل "أو".

أن تكون **حرف عطف ولها فيه معان متعددة** فهي تفيد عند الجمهور الإشراك في الإعراب لا في المعنى، لأننا إذا قلنا: قام زيد وعمرو، فالفعل واقع من أحدهما، بينما يراها ابن مالك مشرِّكة في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها يشارك ما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله، ففي المثال السابق كل من زيد وعمرو مشكوك في قيامهما، وهي تفيد عنده الشك أو التفريق المجرد أو الإبهام أو الإضراب أو التخيير، كما أنها تعاقب الواو في الإباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا، وتوافق "ولا" بعد النهي والنفي.[13]

فمثال "أو" في الشك قوله تعالى:﴿**قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْبَعْضَ يَوْمٍ**﴾سورة البقرة، الآية 259. ومثالها في إفادة التفريق المجرد قوله تعالى:﴿**فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى**﴾سورة آل عمران، الآية 195، وقوله أيضا:﴿**إِنْ يَكُنْ**

غَنِيًّا أَوْفَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾سورة النساء، الآية 135، وقوله كذلك:﴿**وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا**﴾ سورة البقرة، الآية 135.

والمراد بإفادة التفريق المجرد، خلوه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير، إذ مع كل واحد من هذه المعاني تفريق مصحوب بغيره.

واستعمل لفظ التفريق بدل التقسيم كون الأول أولى، ولأن استعمال "الواو" فيما هو تقسيم أولى من استعمال "أو" كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم ظاهر ومضمر، والفعل ماض ومضارع وأمر، والحرف عامل وغير عامل.[14] ومنه قول عمرو بن براقة (الطويل):

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُكَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

ولو جيء هنا بـ "أو" لجاز، وكان التقدير: منهم مجروم عليه وجارم، والتقدير مع "الواو": منهم مجروم عليه ومنهم جارم، أو بعضهم مجروم عليه وبعضهم جارم.

ومن الإتيان بـ "أو" مع كون "الواو" أولى، قول جعفر بن علبة الحارثي (الطويل)

فَقُلْوا لَنَا ثِنْتَانِ لَابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

وفي إفادتها قوله تعالى:﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾،سورة سبأ، الآية 24

ومنه قول الشاعر (الخفيف)[15]:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الْأُلَى أَلِفُوا الْحَقْـ قَ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقَا

والتي تكون **للإضراب** كقوله تعالى:﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ**﴾سورة الصافات، الآية 147. فقد أشار العلماء إلى أن "أو" في هذه الآية بمعنى "بل"، يقول الفراء: "أو ها هنا في معنى بل كذلك في التفسير مع صحته في العربية"[16]، وذكر في موضع آخر: "فإذا وقعت في كلام لا يراد به "أحد" وإن صلحت جعلوها على جهة "بل" كقولك: اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (...) وجعل "أو" في معنى "بل".[17]

غير أن ابن جني يخالف الفراء في كونها بمعنى "بل"، ويخالف قطرب في كونها بمعنى "الواو"، ويذهب إلى أنها على بابها تفيد الشك[18].

ويراها صاحب رصف المباني في الآية السابقة للإبهام وليست للإضراب، قال معلقا: فـ "أو" هنا عند بعضهم بمعنى "بل" وعند بعضهم بمعنى "الواو" والصحيح أنها التي للإبهام.[19]

وورد عن ابن جني أن أصل وضعها أي "أو" أن تكون لأحد شيئين أين كانت وكيف تصرفت[20]، والآخر أن تكون للإضراب[21]. ومن مجيئها للإضراب أيضا قراءة السمال العدوي وغيره: ﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ**﴾سورة البقرة، الآية 100،بإسكان "الواو" في "أو"، وهي عند ابن جني هنا في الآية بمعنى "بل" بمنزلة "أو" المنقطعة، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهدا، وهي بهذا المعنى موجودة في الكلام كثيرا.[22] غير أن الزمخشري أخرجها على أنها للعطف[23] على محذوف معناه: أكفرا بالآيات البينات وكلما عاهدوا. و "الواو" في الآية زائدة عند

الأخفش وساكنة بمعنى "بل" عند الكسائي، وهو رأي الكوفيين. ومن مجيئها للتخيير قوله تعالى:﴿**وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَاتُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ**﴾.سورة المائدة، الآية 89. والتي تكون للإباحة قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ...أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ**﴾.سورة النور، الآية 31. ومن علاماتها لهذا المعنى استحسان وقوع الواو موقعها، ألا ترى أنه لو قيل: ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن وآبائهن وآباء بعولتهن لم يختلف المعنى، ومنه: جالس الحسن أو ابن سيرين أي جالس الصنف المبارك الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالسهما معا لم يخالف ما أبيح له.

ومن معاقبتها "الواو" في عطف المصاحب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "**اسْكُنْ حِرَاءَ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ**".[24] وقول ابن عباس رضي الله عنه: كُلْ مَا شِئْتَ، واشْرُبْ ما شِئْتَ ما أَخْطَأَكَ اثْنَتَانَ: سَرَفٌ أو مُخَيَّلَةٌ"[25].

فـ "أو" في هذه المواضع بمعنى الواو التي للمصاحبة. ومثال معاقبتها في عطف المؤكد قوله تعالى:﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِبِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾.سورة النساء، الآية 112.

ومثال معاقبتها "ولا" بعد النهي قوله تعالى: ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوكَفُورًا**﴾.سورة الإنسان، الآية 24.وبعد النفي قوله تعالى: ﴿**وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ...أَوْ صَدِيقِكُمْ**﴾،سورة النور، الآية 61. أي لا تطع منهم آثما أو كفورا ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ولا بيوت آبائكم.

أما ابن هشام فلم يذكر شيئا من هذه المعاني، إلا التي تكون للتقسيم، وعلق على بعض المعاني لـ"أو" التي أوردها ابن مالك بقوله: "ومن الغريب أن جماعة –منهم ابن مالك- ذكروا مجيء "أو" بمعنى "الواو" ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى "ولا"، وزعم ابن مالك أيضا أن "أو" التي للإباحة حالة محل الواو، وهذا أيضا مردود؛ لأنه لو قيل: "جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما معا[26].

قال بهذه المسألة –مجيء "أو" بمعنى الواو وبمعنى بل- الكوفيون[27]، دليلهم في ذلك القرآن الكريم وكلام العرب، قال تعالى:﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾.سورة الصافات، الآية 147.

قيل في التفسير إنها بمعنى "بل" أي: بل يزيدون.وقال النابغة الذبياني (البسيط):[28]

قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله: "فإن الكوفيين ينشدونه على أن "أو" بمعنى الواو للدلالة على مطلق الجمع، بمعنى "ونصفه". وهو مذهب قطرب، وهو كوفي.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنها لا تكون بمعنى "بل"، دليلهم في ذلك أن الأصل في "أو" تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف "الواو" و "بل" لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى "أو" والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[29].

ثالثا: مسألة " قد":

تكون اسما وحرفا، فإن كانت اسما فهي على ضربين:

1. **اسم فعل**: بمعنى "كفى" أو "يكفي"، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال، فيتم بها الكلام مع الفاعل. ولا يبرز معها ضميره، ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم كلزومها مع سائر أسماء الأفعال، والياء المتصلة بها في محل نصب مفعول به.

وهي تنصب المفعول، كقولنا: قد زيدا درهمان، أي كفى زيدا درهمان، أو يكفي زيدا درهمان، والدرهمان قد زيدا ولا يجوز "قدا" كما يجوز: كفيا أو يكفيان، لأن "قد" اسم فعل.

2. **أن تكون بمعنى "حسب"**: أي "كاف" مثل: قد زيد درهم، أي حسب زيد درهم، فـ"قد" في هذا اسم لمرادفتها لما تثبت اسميته معنى واستعمالا، وهذا القسم –قد الاسمية- لا خلاف فيه بين ابن مالك وابن هشام[30].

وأما قد الحرفية فتختص بالفعل، وتدخل على الماضي المتصرف والمضارع المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس، واختلفت رؤية النحويين إليها من حيث عدد معانيها، فالزمخشري مثلا يراها حرف تقريب، أي تقريب الماضي من الحال، كما تكون للتقليل بمنزلة "ربما" عند دخولها على المضارع كقولهم: "إن الكذوب قد يصدق".

ويرى ابن مالك أنها تأتي لثلاثة معان:[31] التقريب والتقليل والتخفيف.

أ/فالتي تفيد التقريب: تدخل على فعل ماض متصرف متوقع، أي منتظر، لتقريبه من الحال، وهذا كثير. من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ**﴾،سورة المجادلة، الآية 01 وقوله أيضا:﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾،سورة الأحزاب، الآية 21 ومنه قول المؤذن: "**قد قامت الصلاة**".

ب/والتي تفيد التقليل: تدخل على المضارع المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس لتقليل وقوعه[32]. كقولنا: البخيل قد يجود والكذوب قد يصدق والمجتهد قد يفشل.

ج/والتي تفيد التحقيق: تدخل على كل من الماضي والمضارع لتقري معناه، ونفي الشك عنه، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**﴾سورة البقرة، الآية 144.

وإذا دخلت "قد" على المضارع فهي كـ"ربما" في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهرُ قول سيبويه: " وأما "قد" فجواب لقوله: "لما يفعل"، فتقول: "قد فعل"[33] وأجاز ابن جني في قول النابغة (الكامل)[34]:

أَفِلِ التَّرَحّلُ غير أنَّ رِكَابَنَا لما تَزُلْ برِحَالِنَا وكأنْ قَدِ

أن تكون "قد" حرفا وحذفت الجملة بعدها، أي: كأنها قد زالت[35]. أما ابن هشام فيرى أنها تأتي لخمسة معان[36]:

أ/ التوقع: ويكون مع المضارع، كقولنا: "قد يقدم الغائب "إذا كنا نتوقع ذلك، وقد يكون مع الماضي أيضا، حيث ثبت عن الخليل [37]أنه قال: "قد فعل" لقوم ينتظرون الخبر. ومنه قول المؤذن: **"قد قامت الصلاة"**، لأن الجماعة منتظرون ذلك ومتوقعون له. وكذلك الأمر في آية المجادلة، لأن المرأة كانت تتوقع –مع الرسول- إجابة المولى تبارك وتعالى لدعائها.

غير أن بعض النحويين أنكر معنى التوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع. ومراد المثبتين في دلالتها على التوقع أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعا، لا أنه الآن متوقع.إلا أن ابن هشام يتراجع عن هذا المعنى ويذهب إلى أنها لا تفيد التوقع أصلا، إذ أنه في مثل قولنا في المضارع: "يقدم الغائب" مستفاد بدون "قد"، لأن الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في: "لا رجل" بالفتح إن "لا" استفهامية لأنها لا تكون إلا جوابا لسؤال: هل من رجل؟ فما بعد "لا" مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد "قد" متوقع كذلك[38].

ب/ تقريب الماضي من الحال: تقول: "قام زيد" فيتحمل الماضي القريب والماضي البعيد، قلت: "قد قام" اختص بالقريب، وترتب على إفادتها هذا المعنى أحكام[39].(ابن هشام، 1985، 229)

ج/ التقليل: وهو ضربان:

ـ تقليل وقوع الفعل: نحو "قد يصدق الكاذب".

ـ تقليل متعلقة: كقوله تعالى:﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**﴾،سورة النور، الآية 64 وزعم المرادي أن التقليل في المثال لم يستفد من "قد" بل من قولنا: الكذوب يصدق والبخيل يجود، "إذ يفهم منه التقليل، لأنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منه قليل كان فاسدا. فآخر الكلام يناقض أوله. وعليه فالظاهر عنده أن "قد" في المثال والآية للتحقيق[40].(المرادي، 1413هـ، 257 ـ 258)

د/التكثير: وهو معنى قال به قليل من النحويين وجعل منه الزمخشري قوله تعالى:﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**﴾،سورة البقرة، الآية 144، أي ربما، ومعناه تكثير الرؤية[41]. إلا أنها في نظري تدل على التقليل على اعتبار أن "ربما" للتقليل غالبا[42].

هـ/التحقيق: وهي لهذا المعنى تدخل على الفعل الماضي كقوله تعالى:﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا**﴾سورة الشمس، الآيتان 9 ـ 10 .ومما يستخلص من الأقوال السابقة، فإن لـ"قد" الحرفية أحد ثلاثة معان إذا كانت مع الماضي وهي: التوقع والتقريب والتحقيق، ولأحد أربعة معان إذا كانت مع المضارع وهي: التوقع والتقليل والتحقيق والتكثير.

رابعا: مسألة "لا":

تأتي في الكلام العربي لأربعة مواضع: النهي والدعاء وتكون زائدة وللنفي.

1. **للنهي**: تجزم الفعل المضارع، كقوله تعالى:﴿**فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَاتَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا**﴾سورة الكهف، الآية 22. و"لا" هذه تخلص الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال لأنها نقيضة لـ"تفعل" الدال على الحال، إلا إذا اقترن الفعل بعدها بما يقيده للدلالة على الحال كقولنا: "لا تفعل الآن".

2. **للدعاء**: تجزم الفعل المضارع بعدها وتخلصه للاستقبال كقوله تعالى:﴿**رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَالَا طَاقَةَ لَنَابِهِ**﴾.سورة البقرة، الآية 286، وقول النابغة (البسيط):[43]

لا يُبعِدَ اللَهُ جِيراناً تَرَكتُهُمُ مِثلَ المَصابيحِ تَجلو لَيلَةَ الظُلَمِ

3. **تكون زائدة**: تنقسم إلى قسمين: قسم تكون فيه باقية على معناها، فلا يكون معنى الكلام بها كمعناه بدونها، وتكون حينئذ بمعنى "غير" وتزاد بين الجار والمجرور، والمعطوف والمعطوف عليه، والنعت والمنعوت، فمثالها بين الجار والمجرور قولنا: "**غضبت من لا شيء، وجئت بلا زاد**".

ومثالها بين الصفة والموصوف قوله تعالى:﴿**انْطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَاظَلِيل وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ**﴾.سورة المرسلات، الآيتان: 30 ـ 31 ومثالها بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى:﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾سورة الفاتحة، الآية 07، وهي في ذلك كله بمعنى "**غير**" وأنها لا يجوز حذفها من الكلام حتى لا يصير النفي إثباتا[44]. و "**لا**" الواقعة بين الجار والمجرور عدها الكوفيون اسما وأن الجار دخل عليها هي نفسها وما بعدها مجرور بالإضافة، في حين يراها غيرهم حرفا[45].

كما تقع بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه، وبين الجازم ومجزومه. فمثالها مع الأول قوله تعالى: ﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ**﴾سورة الأنفال، الآية 39، ومثالها مع الثاني قوله تعالى:﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ**﴾سورة التوبة، الآية 40.

وقسم يكون دخولها كخروجها، وتأتي لتأكيد النفي كقوله تعالى:﴿**لَابَارِدٍوَلَاكَرِيمٍ**﴾سورة الواقعة، الآية 44 وقوله أيضا:﴿**فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَاصَدِيقٍ حَمِيمٍ**﴾سورة الشعراء، الآيتان: 100 ـ 101.

أو تكون زائدة شذوذا في مواضع يوقف فيها مع السماع وذلك قبل خبر "كاد" كقول الشاعر (الطويل)[46]

تَذَكَّرْتُ لَيْلى فاعْتَرَتْنِي صَبابَةٌ وكادَ صَمِيمُ القَلْبِ لا يَتَقَطَّعُ أي: ينقطع.

4. **النافية**: فتنقسم إلى قسمين: عاطفة وغير عاطفة.

أ/ العاطفة: تعطف اسما على اسم أو فعلا على فعل، وتكون بين الاسمين أو بين الفعلين، فتجعل الاسمين مشتركين في الرفع والنصب والجر، والفعلين مشتركين في الرفع والنصب والجزم، غير أنها تخالف بينهما في المعنى، لأنها تمنع ما بعدها من الدخول في حكم ما قبلها، مثل: قام زيد لا عمرو،

ومن شروطها أن لا تكون مسبوقة بنفي وأن لا تعطف ماضيا على ماض،[47] إلا إذا كررت كقوله تعالى:﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى**﴾،سورة القيامة، الآيتان:31 . 32.

ب/ غير العاطفة: فتدخل بين الاسمين أو الفعلين وتفيد النفي فقط.

ويرى ابن مالك أن دخولها على الفعل المضارع لا يجعله خاصا بالاستقبال يقول: "والمضارع صالح له، وللحال ولو نفي بلا؛ خلافا لمن خصها بالمستقبل".[48] أي إذا نفي المضارع بـ"لا" لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحيته للحال باقية، روي ذلك عن الأخفش نصا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدا، بمعنى: إلا زيدا، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و "لا يكون" هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ"لا" مخلصا للاستقبال، لم تستعمل العرب "لا يكون" في الاستثناء لمباينته الاستقبال.[49] ومثل هذا إجماعهم على وقوع المضارع المنفي بـ"لا" في مواضع تنافي الاستقبال نحو قولنا: **"أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه؟"** و **"أتحبه أم لا تحبه؟"**[50]. ومثل ذلك كثير من القرآن كقوله تعالى:﴿**وَمَالَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ**﴾سورة المائدة، الآية: 84 وهو كثير في غير القرآن أيضا.

ورأي ابن مالك هنا هو رأي الأخفش والمبرد خلافا لسيبويه[51] ، ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال. يقول ابن هشام: "ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين"[52].

خامسا: مسألة: "ما":

تأتي على وجهين: اسما وحرفا.

1. **اسما**: وقد تأتي:

أ/موصولة: وهي التي يصلح في موضعها "الذي" كقوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَايَسْتَكْبِرُونَ**﴾سورة النحل، الآية 49 وقوله أيضا: ﴿**مَا عِنْدَ كُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ**﴾،سورة النحل، الآية 96.

ب/ شرطية: وتكون زمانية، كقوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ**﴾،سورة التوبة، ألآية 07، اي استقيموا لهم مدة استقامتكم، وغير زمانية، كقوله تعالى:﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾سورة البقرة، من الآية 197.

ج/ استفهامية: ومعناها أي شيء؟ كقوله تعالى: ﴿**قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَامَا لَوْنُهَا**﴾سورة البقرة، من الآية 69. وقوله أيضا:﴿**قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّا لَبْقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**﴾سورة البقرة، من الآية: 70 وهذه -الاستفهامية- تحذف ألفها إذا جرت وتبقى الفتحة دليلا عليها للتفريق بينها وبين الخبرية.

فمثال الأولى قوله تعالى:﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَا لْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾سورة آل عمران، الآية: 71. وقوله أيضا:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَالَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَالَاتَفْعَلُونَ**﴾سورة الصف، الآيتان: 2و3 ومثال الثانية قوله تعالى:﴿**وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾سورة النور، الآية: 14. وقوله أيضا:﴿**قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾سورة ص، من الآية 75، وأما ثبوت الألف في قراءة عكرمة وعيسى﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**﴾ سورة النبأ، الآية: 01 فنادر.

2. **حرفا**: ما يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع:

أ/ أن تكون نافية: وتنقسم إلى قسمين: عاملة وغير عاملة. **فالعاملة**: تدخل على الجملة الاسمية، وتعمل فيها عمل "ليس" وهي ما تعرف بـ"ما" الحجازية، غير أن هناك خلافا في عامل النصب في الخبر. فالبصريون يعتبرون الناصب "ما" والكوفيون يعتبرونه منصوبا بحذف حرف الجر. ولكل أدلته.

وغير العاملة: تدخل على الجملة الفعلية، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضي، وإذا دخلت على المضارع كقوله تعالى:﴿**وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ**﴾سورة البقرة، من الآية 272، خلصته للحال عند الجمهور.

ورد عليهم ابن مالك[53] نحو قوله تعالى:﴿**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي**﴾ سورة يونس، الآية 15، وأجيب عن ذلك بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه. فلو قلنا مثلا: "**ما يقوم زيد غدا**"، فالفعل هنا مخلص للمستقبل لأن الحكم لـ"غدا". وإن "ما" الداخلة على الجملة الفعلية لا عمل لها في الفعل لعدم اختصاصها به

ب/ أن تكون مصدرية: وهي التي تجعل الفعل بعدها في تأويل مصدر، وتدخل على الجملة الفعلية غالبا. **وتكون زمانية**: كقوله تعالى:﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيًّا**﴾ سورة البقرة، من الآية 272 **وغير زمانية**: كقوله تعالى:﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ**﴾سورة العنكبوت، من

الآية: 45، وقوله أيضا:﴿**لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ**﴾سورة الكافرون، الآية:02، وقد تدخل على الجملة الاسمية، كقول المرار الأسدي (الكامل):[54]

أَعَلَاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَ ما أفنانُ رأسِك كالثغامِ المُخْلِسِ

ج/ أن تكون زائدة: وهي نوعان: كافة وغير كافة. **فالكافة**: تكون:

- **عن عمل الرفع**: وتتصل بثلاثة أفعال لا غير: "قل" و"كثر" و"طال" لشبههن بـ"ربّ".

- **عن عمل النصب والرفع**: وهي المتصلة بـ"إن" وأخواتها، كقوله تعالى:﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾سورة النساء، من الآية: 171، وقوله أيضا:﴿**اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ**﴾سورة الحديد، من الآية: 20.

وكقول النابغة (البسيط)[55]:

قالت: ألا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنا ونِصْفُهُ ، فَقَدِ

- **عن عمل الجر**: وتتصل بالحروف والظروف، ومن بين ما تتصل به من الحروف "الباء" مثَّل لذلك ابن مالك بقول الشاعر (الخفيف)[56]:

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

فـ"ما" الكافة في هذا البيت أحدثت في الباء معنى "ربما" قد ترى وأنت خطيب": لربما قد ترى.

يستنتج من البيت الذي مثل به ابن مالك أن"ما" بعد "الباء" أحدثت معنى التقليل، كما أحدثت عند زيادتها مع "الكاف" معنى "التعليل" في قوله تعالى:﴿**فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾سورة البقرة، من الآية: 198.

في حين يرى ابن هشام أن "الباء" و "الكاف" للتعليل وأن "ما" في البيت والآيتين مصدرية وليست زائدة، لأنه قد سلم أن كلا منهما يأتي للتعليل مع عدم وجود "ما"[57]،كقوله تعالى:﴿**فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ**﴾سورة النساء، من الآية 160. وعن "ما" الحرفية النافية الداخلة على الفعل المضارع، يرى الجمهور -وتبعهم ابن هشام- أنها للحال مثل "ليس" إلا إذا وجدت قرينة كـ"غد" أو غيرها من المخلصات للاستقبال، كقولنا: "**ما يقوم زيد غدا**" فالحكم لـ"غدا" في تخليص الفعل للاستقبال لا ل،،"ما"

بينما يرى ابن مالك غير لازم، قال: "ويترجح الحال مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة "الآن" وما في معناه وبـ"لام" الابتداء ونفيه بـ"ليس" و"ما" و"إن". أي أن أكثر النحاة يرون في نفي المضارع بـ"ليس" و"ما" و"إن" قرينة مخلصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك لازما، بل الأكثر كون المنفي بهذه الأدوات دالا على الحال، ولكن لا يمتنع أن يكون دالا على الاستقبال، دليله قول حسان في وصف الزبير رضي الله عنهما (الطويل)[58]:

فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ ولا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ ما دَامَ يَذْبُلُ

أي: ما في هذا العصر مثل الزبير ولا كان في ما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جلي غير خفي، وقال النابغة يمدح الرسل صلى الله عليه وسلم (الطويل)[59]:

لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تَغِبُّ وَنَائِلُ وَلَيْسَ عَطَاءُ اليَوْمِ مَانِعَهُ غَدًا

وقال تعالى في استقبال المنفي بـ"ما" و"إن":﴿**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾سورة يونس، من الآية 15.

3.خاتمة:

بعد استخراج المسائل الخلافية ومعرفة آراء السابقين ودراستها توصلت إلى أن كلا منهما له اختيارات من مذاهب السابقين، بالإضافة إلى آراء تبدو غير مسبوق إليها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

. الخلاف النحوي لم يكن بين المدرستين الأندلسية والمصرية فحسب، بل كان بين علماء المدرسة الواحدة مثلما كان بين مدرستي البصرة والكوفة، إذ لا توجد هناك قاعدة نحوية أو مسألة خلافية أجمع عليها نحاة المدرسة الواحدة، وكثيرا ما نجد العالم الواحد من مدرسة ما يوافق مذهب خصومه أو العكس.

1. ابن مالك له اختيارات من مذاهب سابقيه من نحويين بصريين و كوفيين.

2 . لم يقف ابن مالك موقف العاجز الحائر أو المقلد التابع، بل كان يؤمن في هذا المجال بما ورد عن الجاحظ، ما على الناس شيء آخر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئا، ولذلك رأينا أن له آراء تفرد بها ذكرت عند تحليلنا للمسائل الخلافية المختارة.

3 . ابن هشام لم يختلف هو الآخر عن ابن مالك بل كان يختار من آراء البصريين والكوفيين ومن كليهما من النحاة.

4 . تبين لي أن ابن هشام سلك منهج المدرسة البغدادية إذ كان يوازن بين آراء أصحاب مدرستي البصرة والكوفة كما فعلت المدرسة البغدادية.

5 . أغلب اختياراته كانت تميل إلى البصريين.

4. الهوامش:

[1] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر،1990، 360/3

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة، القاهرة، مصؤ، ط2، 1983، 173/3

[3] ابن مالك، مرجع سابق، 143/1.

[4] ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، 222/2.

[5] ابن عاشور، مرجع سابق، 271/18.

[6] الأخطل، أبو مالك غياث ابن غوث، ديوانه، دار الجيل، لبنان، بيروت، 1985، ص239.

[7] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار إحياء الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1968، ص 176.

[8] سيبويه، مرجع سابق، 174/3.

[9] المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413، ص 206.

[10] ابن مالك، مرجع سابق، 362/3.

[11] ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه الدكتور: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني،، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط6، 1985، ص68.

[12] المالقي، أحمد عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1985، ص 212.

[13] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص 176.

[14] ابن مالك، شرح التسهيل، 362،363/3.

[15] م ن، 363/3.

[16] الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 2،393/2001.

[17] م ن، 72/1.

[18] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط3، 1988، 463/2.

[19] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص211.

[20] ابن جني، الخصائص، 459/2.

[21] ابن مالك، تسهيل الفوائد، 363/3.

[22] م ن، 363/3.

[23] الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: محمد مرسي عامر، دار المصحف، شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد، القاهرة، مصر، 1،83/1979.

[24] أبو عبد الله، محمد بن عيسى السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الدكتور: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، لبنان، ط1، 1986، 778/2.
[25] ابن مالك، شرح التسهيل، 364/3.
[26] ابن هشام، المغني، ص90.
[27] الفراء، معاني القرآن، 72/1.
[28] النابغة، الذبياني، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصرن 1977، ص24.
[29] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987، 480،481/2.
[30] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص 242.
[31] م ن، ص ن.
[32] ابن مالك، تسهيل الفوائد، 242.
[33] سيبويه، الكتاب، 223.
[34] النابغة، ديوانه، 89.
[35] ابن جني، الخصائص، 263/2.
[36] ابن هشام، المغني، 227. 231.
[37] سيبويه، الكتاب، 223.
[38] ابن هشام، المغني، ص 228.
[39] م ن، ص 229.
[40] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 257،258.
[41] ابن مالك، شرح التسهيل، 180/3.
[42] م ن، 184/3.
[43] النابغة، ديوانه، ص 107.
[44] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 342.
[45] ابن هشام، المغني، ص 322.
[46] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص302.
[47] ابن هشام، المغني، 318.
[48] ابن مالك، تسهيل الفوائد، 4،5.
[49] ابن مالك، شرح التسهيل، 19/1.
[50] ابن مالك، شرح التسهيل، 19/1.
[51] سيبويه، الكتاب، 117.
[52] ابن هشام، المغني، 322.
[53] ابن مالك، شرح التسهيل، 21/1.
[54] سيبويه، الكتاب، 116.

[55] النابغة، ديوانه، ص 24.
[56] ابن مالك، شرح التسهيل، 172/3.
[57] ابن هشام، المغني، 409،408.
[58] حسان بن ثابت الأنصاري، أبو الوليد، ديوانه، شرح الدكتور يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص 320.
[59] النابغة، ديوانه، ص 46.

5.قائمة المصادر و المراجع:

1. المصحف الشريف: رواية ورش عن الإمام نافع، أذنت بطبعه إدارة البحوث والنشر بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ،، عنيت و تشرفت بطباعته دار ابن كثير ، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى 1417هـ
2. ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت لبنان المكتبة العصرية 1987).
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة 1988).
4. حسان ابن ثابت الأنصاري، أبو الوليد ديوانه شرح الدكتور يوسف عيد، (بيروت لبنان، دار الجيل، الطبعة الأولى 1992).
5. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق محمد مرسي عامر، (القاهرة مصر، دار المصحف شركة مكتبة و مطبعة عبد الرحمن محمد 1979).
6. سيبويه، أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قنبر الكتاب، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، (القاهرة مصر مكتبة الخانجي الطبعة الثانية 1983).
7. ابن عاشور، محمد الطاهر تفسير التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984).
8. أبو عبد الله، محمد ابن عيسى السلسيلي شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، (لبنان، دار الندوة الطبعة الأولى 1986).
9. الفراء، أبو زكرياء يحي ابن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومرجعة محمد علي النجار، (مصر الدار المصرية للتأليف والترجمة 2001).
10. المالقي، أحمد عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط (دمشق دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1985).

11.ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات (القاهرة مصر، دار إحياء الكتاب العربي للطباعة والنشر 1968).
12. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (مصر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع و الإعلان 1990).
13. المرادي، الحسن ابن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل (بيروت لبنان ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1413هـ).
14.ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، حققه وقدم له الدكتور الشويمي، الدار التونسية للنشر (تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985).
15. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني (بيروت لبنان، دار الفكر، الطبعة السادسة 1985).